منهج السمين الحلبي في الرد على شيخه أبي حيان من خـلال تفسيريهما

د. غازي يوسف اليوسف
أستاذ التفسير وعلوم القران المساعد
في كلية الدراسات الإسلامية والعربية / دبي

الاستلام	القبول
٢٢ / ٠٨ / ٢٠٠٨	١٥ / ١٠ / ٢٠٠٨

Abstract

This research deals with Al sameen Al Halabi's method as for his reply on his sheikh Abi Haian as an outstanding fugleman of scientific argument in the Arabic civilization and as a witness on the abundance of thoughts in the Arabic heritage which compounded between the opinion and the opposite opinion, each one with it's evidence without enthusiasm against the thought aiming to get the right opinion supported by the proof and evidence regardless who said it.

This research revealed the feature of Al sameen's method as for his reply to his sheikh and the bases which he depended on.

This was an excellent witness of what the Arab scholar'r mind were distinguished with as for methods and organization.

Moreover, the research clarified the most important advantages and characteristics to be as a guide to the students of the scientific research followed in their methods in their studies.

On the other hand, the research clarified what defects and passivism could be noticed and taken that the students should be aware in their studies.

خلاصة البحث

يتناول هذا البحث منهج السمين الحلبي في الرد على شيخه أبي حيان بوصفه نموذجاً من نماذج الحوار ا لعلمي في الحضارة العربية، وشاهد اً على الثراء الفكري في التراث العربي، الذي جمع بين الرأي والرأي الآخر، كلٌّ بحجته ودليله، بلا حجر على الفكر، أو تعصب في الرأي، بهدف الوصول إلى الرأي الصحيح، الذي تسانده الحجة، ويؤيده الدليل بصرف النظر عمن قال به.

وقد كشف هذا البحث عن ملامح منهج السمين في رده على شيخه، والأسس التي أقام عليها السمين منهجه هذا؛ فكان ذلك شاهدًا حسنًا على ما كانت تمتاز به عقول علماء العرب من المنهجية والتنظيم.

كما بيَّن البحث – أيضاً– أهم ما في هذا المنهج من مميزات، وما ي تسم به من خصائص؛ ليكون ذلك مرشد اً وهادياً طلاب البحث العلمي في مناهجهم التي يتبعونها في دراستهم.

وفي مقابل ذلك بيَّن البحث – أيضاً– ما يمكن أن يؤخذ على منهج السمين من مآخذ، وما فيه من سلبيات؛ ليحذرها أيضاً طلاب البحث العلمي في دراساتهم.

والله من وراء القصد

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين: محمد ﷺ، وبعد، فقد جعل الله–عز وجل– العلم بحراً فياضاً، لا تجف مياهه، وطريقاً ممتدّاً، كلما أوغل فيه المرء، وجد المزيد؛ حتى إن الله – سبحانه وتعالى– يأمر نبيه ﷺ –وهو أعلم خلقه– أن يطلب الاستزادة من العلم، فقال تعالى: ﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾(١).

ولما كان العلم بهذه المثابة، تفاوتت عقول بني آدم في تحصيله؛ وجعل الله – تعالى – الناس في العلم درجاتٍ، ورفع بعض العلماء فوق بعض، فقال تعالى : ﴿ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾(٢).

وهذه الآية وإن نزلت في شأن يوسف وإخ وته، وفسَّرها المفسرون بأن يوسف وإ خوته قد أوتوا علماً ، لكن الله – تعالى– رفع يوسف فوقهم درجة، فكان أفضل منهم – فإن العبرة بعموم

(١) سورة طه آية: ١١٤.

(٢) سورة يوسف آية: ٧٦.

اللفظ لا بخصوص السبب؛ كما يقول الأصوليون . ومؤدَّى ذلك أن أمر الناس في العلم متفاوت، وأنه على حد قول الحسن البصري[١]: «فوق كل عالمٍ عالم، حتى ينتهي العلم إلى الله تعالى»[٢].

وقد وعى الأئمة والعلماء ذلك، فأيقنوا أنه ليس بين الخلق متفرد بالعلم، وليس فيهم عالم مطلق، وإنما يؤتي الله – تعالى – كلَّ امرئ نصيباً من العلم بقدر اجتهاده، وتدبره، وإعمال عقله، وقدرته على التحصيل.

ومن ثم لم يأنف أحد من أفاضل علماء هذه الأمة من أن يخطئه غيره فيما ذهب إليه، وها هو إمام الأئمة عليُّ بن أبي طالب – رضي الله عنه– يسأله رجل عن مسألة، فيجيب عليٌّ عنها؛ فيقول الرجل: ليس هكذا، ولكن كذا وكذا، فيرد عليٌّ قائلاً: «أصبتَ، وأخطأتُ، وفوق كل ذي علم عليم»[٣].

فلا يجد عليٌّ غضاضة في الاعتراف بالخطأ، والإقرار بإصابة الرجل؛ لأنه يعلم أنه ما من عالم إلا وفوقه من هو أعلم منه إلا الله تعالى؛ ولا ينقص هذا من قدر العالم، ولا يقلل من شأنه؛ كما لم يقلل ذلك من شأن موسى –عليه السلام– مع الخضر، ولا من شأن داود –عليه السلام– حين استدرك عليه ابنه سليمان الحكم الذي حكم به في الغنم التي نفشت في الحرث؛ حيث قال تعالى : ﴿ وَدَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ إِذۡ يَحۡكُمَانِ فِي ٱلۡحَرۡثِ إِذۡ نَفَشَتۡ فِيهِ غَنَمُ ٱلۡقَوۡمِ وَكُنَّا لِحُكۡمِهِمۡ شَٰهِدِينَ ٧٨ فَفَهَّمۡنَٰهَا سُلَيۡمَٰنَۚ وَكُلًّا ءَاتَيۡنَا حُكۡمٗا وَعِلۡمٗا ﴾[٤]؛ حيث قال الطبري[٥] في تفسيره لهاتين الآيتين : «إن غنم القوم وقعت في زرعٍ ليلاً، فرُفع ذلك إلى داود؛ فقضى بالغنم لأصحاب الزرع، فقال سليمان : ليس كذلك، ولكن له نسلها، ورسلها، وعوارضها، وجزازها؛ حتى إذا كان من العام المقبل؛ كهيئة يوم أُكل، دفعت الغنم إلى ربها، وقبض صاحب الزرع زرعه، فقال تعالى: ﴿ فَفَهَّمۡنَٰهَا سُلَيۡمَٰنَ ﴾[٦].

وانطلاقًا من هذه الحقائق ، ذهب العلماء ينهلون من بحار العلم، ويجتهد كلٌّ منهم فيه قدر طاقته، فإن وقف أحدهم في رحلته مع طلب العلم على خطأ عند غيره من العلماء، نبه عليه

---

(١) هو: الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد، تابعي، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة في زمنه، ولد في المدينة سنة إحدى وعشرين هـ، وتوفي بالبصرة سنة ست وخمسين ومائة هـ.
ينظر: وفيات الأعيان (١/٢٥٤).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (١٣/٢٧).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره (١٣/٢٧).

(٤) سورة الأنبياء الآيتان: ٧٨، ٧٩.

(٥) هو : محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، أبو جعفر الطبري، الآملي البغدادي، الإمام العلم، صاحب التصانيف العظيمة والتفسير المشهور ، والتاريخ العلم ، ولد سنة أربع وعشرين ومائتين . توفي في شوال سنة عشر وثلاثمائة هـ.
ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١/١٠٠).

(٦) سورة الأنبياء آية: ٧٩.

وصححه، وإن علم بما فات غيره ذكره واستدركه، وإن عنَّ له اعتراض كشف عنه وأبانه، وإن استشكل أمرًا أوضحه.

وهذا ما كان من السمين الحلبي مع شيخه أبي حيان؛ فإن مكانة الرجلين العلمية مكانة عظيمة –على ما سيأتي في ترجمة كلٍّ منهما– ومع ذلك فقد رأى السمين خلاف ما رآه شيخه أبو حيان في بعض المسائل، فنبه عليها، وأبان عن رأيه فيها.

وقد استوقفت هذه المسائل القدما ء والمحدثين؛ فنظر فيها غير واحد؛ فمنهم من وافق السمين، وأيده فيما أورده على شيخه، ومنهم من خطَّأ السمين، ورأى أن الصواب مع أبي حيان؛ وألف بعضهم في ذلك مؤلفات خاصة، وقد أشار إلى ذلك حاجي خليفة [1] في كشف الظنون، فقال: فائدة: وهي أن المولى الفاضل عليَّ بن أمر الله، المعروف بـ «ابن الحِنَّائي» القاضي بالشام، حضر مرة درس الشيخ العلامة بدر الدين الغزِّي [2] لما ختم في الجامع الأموي من التفسير الذي صنفه، وجرى فيه بينهما أبحاث؛ منها اعتراضات السمين على شيخه أبي حيان، فقال الشيخ: إن أكثرها غير وارد، وقال المولى عليٌّ: والذي في اعتقادي أن أكثرها وارد، وأصرَّا على ذلك، ثم إن المولى المذكور كشف عن ترجمة السمين، فرأى أن الحافظ ابن حجر [3] وافقه فيه؛ حيث قال في الدرر: صَنَّفَهُ في حياة شيخه وناقشه فيه مناقشاتٍ كثيرة، غالبها جيد. فكتب إلى الشيخ أبياتًا يسأله فيها أن يكتب ما عثر الش هاب من أبحاثه، فاستخرج عشرة منها، ورجح فيها كلام أبي حيان، وزيف اعتراضات السمين عليها، وسماه بـ «الدر الثمين في المناقشة بين أبي حيان والسمين» وأرسلها إلى القاضي. فلما وقف عليها انتصر للسمين، ورجح كلامه على كلام أبي حيان، وأجاب عن اعتراضات الشيخ «بدر الدين» ورَدَّ كلامه في رسالة كبيرة وقف عليها علماء الشام، ورجحوا كتابته على كتابة البدر، وأقروا له بالفضل والتقدم.

ومع اهتمام القدماء والمحدثين بردود السمين على أبي حيان؛ فإنني لم أجد أحد اً منهم تناول منهج السمين في هذه الردود تناولاً يكشف عن ملامحه ومميزاته وخ صائصه، أو عيوبه والمآخذ عليه؛ وهو ما اتجه إليه هذا البحث؛ ليظهر هذا المنهج، ويجلوه أمام الباحثين؛ فيفيدوا

---

(١) هو: مصطفى بن عبد الله، كاتب چلبي، حاجي خليفة، ولد بالقسطنطينية سنة سبع عشرة وألف هـ، تركي الأصل، من المستعربين، من تصانيفه: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، وتحفة الكبار في أسفار البحار، وغير ذلك، توفي سنة سبع وستين وألف هـ. ينظر: آداب اللغة (٣/٣١٧).

(٢) هو: محمد بن محمد بن محمد الغزي، العامري الدمشقي، أبو البركات، بدر الدين بن رضي الدين، ولد سنة أربع وتسعمائة، فقيه شافعي، عالم بالأصول والتفسير والحديث . توفي بدمشق سنة أربع وثمانين وتسعمائة. ينظر: شذرات الذهب (٨/٤٠٣).

(٣) هو: قاضي القضاة شهاب الدين أبو الفضل أحمد ب ن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود ابن أحمد الكناني العسقلاني، ثم المصري الشافعي ، المعروف بابن حجر العسقلاني . ولد سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة، صنف التصانيف الكثيرة . توفي سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة .ينظر: طبقات الحفاظ للسيوط ي (٥٤٧).

من مميزاته – وهو خليق بذلك حقًّا– ولا يقعوا في عيوبه؛ على قلتها على ما سيتضح أثناء البحث.

وقد اقتضى ذلك أن يقسم البحث إلى تمهيد، وأربعة مباحث كالآتي:

التمهيد: يتناول التعريف بالشيخين، والعلاقة بينهما من خلال تفسيرهما.
المبحث الأول: ملامح منهج السمين وطريقته في الرد على أبي حيان.
المبحث الثاني: الأسس التي بنى عليها السمين منهجه في الرد على أبي حيان.
المبحث الثالث: مميزات وخصائص منهج السمين في رده على أبي حيان.
المبحث الرابع: مآخذ على منهج السمين في الرد على أبي حيان.
وتلا هذه المباحث خاتمةٌ توضح أهم النتائج التي توصَّل إليها البحثُ.

التمهيد

التعريف بالشيخين والعلاقة بينهما

أولاً: ترجمة السمين:

اسمه ونسبه:

أحمد بن يوسف بن محمد، وقيل: عبد الدائم، الحلبي، ثم المصري، النحوي، المقرئ، الفقيه[1].

لقبه وكنيته:

اتفق أكثر من ترجم للإمام السمين الحلبي –رحمه الله تعالى– أنه لُقب بـ «شهاب الدين» وهذا على عادة أهل العلم ؛ فإنهم يتخذون ألقابًا لأنفسهم ، واتخذ هذا اللقب شيخنا في حلب الشهباء قبل ارتحاله إلى م صر[2]. ولُقب أيضاً بـ «السمين» على ما جاء في الطبقات لابن الجزري [3] وغيره، كما لقب أيضًا بـ «الحلبي» نسبة إلى حلب من أعمال سوريا؛ وذلك لولادته فيها.

وتكنَّى شيخنا – رحمه الله –بـ «أبي العباس» ولعل هذه الكنية تكنى بها شيخنا باسم أحد أبنائه.

---

(١) ينظر : غاية النهاية (١٥٢/١)، والنجوم الزاهرة (٣٢١/١٠)، والدرر الكامنة (٣٦٠/١، ٣٦١)، وبغية الوعاة (٤٠٢/١)، وطبقات المفسرين (١٠٠/١، ١٠١)، ومعجم المؤلفين (٢١١/٢)، والأعلام (٢٧٤/١).

(٢) ينظر: شذرات الذهب (١٧٩/٦).

(٣) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١٥٢/١).
وابن الجزري هو : محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، أبو الخير، شمس الدين، الشيرازي الشافعي، الشهير بابن الجزري، شيخ القراء في زمانه، من حفاظ الحديث، ولد في دمشق سنة إحدى وخمسين وسبعمائة هـ، من تصانيفه: غاية النهاية في طبقات القراء، وغير ذلك . توفي سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة هـ.
ينظر: غاية النهاية (٢٤٧/٢).

ولادته:

لم أقف فيما اطلعت عليه في كتب التاريخ والتراجم على سنة ولادته، غير أنهم ذكروا مكان ولادته وأنها في مدينة حلب[١].

نشأته العلمية:

لم تُسعفنا كتب السير والأعلام بنشأة الإمام السمين الحلبي ، ولم تذكر لنا شيئاً عن هذه النشأة، لكن من المعلوم أن البيئة تُعَد من العوامل المؤثرة في تكوين الشخصية، وهي تتدخل في توزيع الاتجاهات والاستعدادات والميول التي تُميز كل ام رئ عن الآخر، فإن لعواملها تأثيراً سيكولوجياً كبيراً عن انطباعات كل إنسان عن الكون والحياة.

وفي خصوبة هذه العوامل تنبت براعم الاتجاهات الخاصة التي تُشكِّل الملامح البارزة للشخصية، ولقد مُنح عالمنا السمين بيئة ذات طابع متميز ساعدته على تنمية مهاراته ؛ فقد ولد في إحدى مدن العلم، وهي مدينة حلب، وكانت في ذلك الوقت محل أنظار الفقهاء والنحاة وغيرهم، ولم يكتفِ شيخنا بما حصَّله في هذه المدينة ، بل ولَّى وجهه شطر مدينة القاهرة ؛ حيث كانت محل أنظار الفقهاء والمحدِّثين والنظار ؛ ليطلب العلم على أيدي علمائها . وفي القاهرة ذاع خبر الإمام السمين فَوَلِي تصدير إقراء النحو والقراءات بالجامع الطولوني، وأعاد بالشافعي، وناب في الحكم بالقاهرة، وَوَلِي نظر الأوقاف بها[٢].

شيوخه:

قد حبا الله الشيخ بشيوخ أثروا في تكوينه وتوجيهه، ومن أبرزهم:

- التقي الضائع (٦٣٦- ٧٢٥هـ)[٣].
- يونس الدبوسي (٦٣٥- ٧٢٩هـ)[٤].
- العشاب (٦٤٩- ٧٣٦هـ)[٥].
- أبو حيان (٦٥٤- ٧٤٥هـ)[٦].

تلاميذه:

بلغ الشيخ المنزلة العلية في علوم اللغة العربية والتفسير ، ولا شك أنه كان يجلس للإقراء فيُقبل عليه طُلاب المعرفة ، غير أن أصحاب السير والأعلام لم يذكروا منهم غير ابن قدامة [٧]

---

(١) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١٥٢/١)، وبغية الوعاة (٤٠٣/١)، وطبقات المفسرين (١٠٠/١).
(٢) ينظر: طبقات المفسرين (١٠٠/١)، والدرر الكامنة (٣٦٠/١).
(٣) ينظر: غاية النهاية (٦٥/٢).
(٤) ينظر: الدرر الكامنة (٢٥٩/٥، ٢٦٠).
(٥) ينظر: طبقات القراء (١٠٠/١).
(٦) ينظر: غاية النهاية (٢٨٥/٢).
(٧) هو: عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، من أهل جماعيل من قرى نابلس بفلسطين. قال ابن غنيمة : «ما أعرف أحدًا في زماني أدرك رتبة الاجتهاد إلا الموفق ». من تصانيفه : المغني في الفقه، وغير ذ لك. توفي سنة عشرين وستمائة هـ.
ينظر: سير أعلام النبلاء (١٦٦/٢٢).

على ما ذكر العلامة ابن حجر في الدرر الكامنة [١]، ولعل السر في هذا شهرة شيخنا ؛ فاستغنوا عن ذكر تلاميذه لكثرتهم وشهرتهم.

من تصانيفه:

أثرى شيخنا المكتبة الإسلامية بمعارفَ وتصانيفَ متعددة أبرزها:

– الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، وقد طبع بدار القلم، تحقيق: الدكتور أحمد الخراط، وطبع أيضاً بدار الكتب العلمية، ببيروت، تحقيق: علي محمد معوض وآخرين.

– عمدة الحفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ، وقد طبع بتحقيق: عبد السلام أحمد التونجي، جمعيّة الدّعوة الإسلاميّة العالميّة، طرابلس الغرب، ط(١)، ١٩٩٥م.

– شرح التسهيل[٢].

– شرح الشاطبية، وسماه: «العقد النضيد في شرح القصيد»[٣].

– القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز.

ثناء العلماء عليه:

أثنى عليه كثيرٌ من علماء عصره ومُترجميه؛ فقال الإمام الإسنوي[٤]: كان فقيهاً بارعاً في النحو والتفسير وعلم القراءة، ويتكلم في الأصول، خيِّراً، ديِّناً.

وفاته:

وبعد رحلة مع العلم والعلماء والتصنيف، توُفيِّ شيخنا في جُمادَى الآخرة.

وقيل: في شعبان، سنة ست وخمسين وسبعمائة بالقاهرة.

ثانياً: ترجمة أبي حيان:

اسمه ونسبه:

هو : محمد بن يوسف بن علي بن حيان، الغرناطي، أثير الدين أبو حيان الأندلسي، الجياني النفزي[٥].

---

(١) ينظر: الدرر الكامنة (٢٦٠/١).

(٢) ينظر: طبقات المفسرين (١٠٠/١).

(٣) ينظر: غاية النهاية (١٥٢/١).

(٤) هو: عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر، الإمام العلامة، جمال الدين أبو محمد القرشي، ولد سنة أربع وسبعمائة، قال ابن الملقن : شيخ الشافعية، ومفتيهم، ومصنفهم، ومدرسهم، ذو الفنون : الأصول والفقه والعربية وغير ذلك. توفي سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة.
ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٩٨/٣).

(٥) ينظر : الدرر الكامنة (٧٠/٥)، وغاية النهاية (٢٨٥/٢)، ونفح الطيب (٢٨٩/٣)، والنجوم الزاهرة

وقد اتفق أكثر من أرَّخ وترجم له على هذا اللقب وهذه النسبة.

ولادته:

وُلد شيخنا بمدينة غرناطة في العشر الأواخر من شوال سنة أربع وخمس ين وستمائة من الهجرة، ست وخمسين ومائتين وألف من الميلاد.

نشأته:

تلقى العلوم بمدينة غرناطة، ثم رحل إلي القاهرة، وتلقى من علوم مشايخها، فاشتغل بعلوم التفسير والقراءات والحديث.

ثناء العلماء عليه:

قال ابن قاضي شهبة[1]: «هو فريد الدهر وشيخ النحاة في عصره، وإمام المفسرين في وقته، وصاحب التصانيف المشهورة التي سارت شرقاً وغرباً»[2].

تصانيفه:

كانت لعلوم الدين واللغة –على تنوعها– المكانة الأولى بين العلماء ؛ فكثُرَ الاشتغال بها والاهتمام بتدوينها، وانتشرت المدارس لتعليمها، وكثُرت دور الكتب الزاخرة بها في عواصم البلدان الإسلامية ومدنها، فقصدها طلاب العلم والمعرفة من كلِّ حدَب وصوب، ينهلون من مواردها، ويتزوَّدون من معارفها، ولعل العصر الذي عاش فيه شيخنا – أبو حيان– من أزهى عصور التصنيف، فوجدنا إمامنا يُبْلي بمعارفه فأثرى المكتبة الإسلامية بمؤلفات كثيرة مفيدة، منها:

– ارتشاف الضرب ، طبع بتحقيق : د. مصطفى أحمد النماس، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة، ١٤١٧ هـ– ١٩٩٧م.

– البحر المحيط في التفسير ، وقد طُبع بتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

– النُّكَت الحِسَان في شرح غاية الإحسان، طبع بتحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.

(١١١/١٠)، وشذرات الذهب (١٤٥/٦).

(١) هو: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن محمد بن عبد الوهاب بن محمد بن ذؤيب، تقي الدين، المعروف بـ«ابن قاضي شهبة»، ولد سنة تسع وسبعين وسبعمائة هـ، درس الفقه الشافعي مدة طويلة وكان يُعد من أقطابه في عصره . من تصانيفه : شرح التنبيه، والطبقات، وغير ذلك . توفي سنة إحدى وخمسين وثمانمائة هـ. ينظر: الضوء اللامع (٢١/١١).

(٢) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٦٧/٣) وما بعدها.

وغير ذلك كثير من التصانيف، فإننا إذا تتبعنا مؤلفات أبي حيان وجدناها ما بين كبير يبلغ المجلدات، وصغير لا يتجاوز عدد اً من الصفحات، وهي متنوعة مشتملة على النحو والصرف والبلاغة والأدب، والقراءات والتفسير والفقه، وغير ذلك من العلوم.

وعلى الجملة، فإن أبا حيان كان بحراً في العلم، لا يضارعه أحد في زمانه، ولا يلحق به أحد من أقرانه، ولقد صدق من لقَّ به بـ «أمير المؤمنين في النحو والصرف، وشيخ المحدثين والمفسرين».

وفاته:

تُوُفِّيَ -رحمه الله- بالقاهرة سنة خمس وأربعين وسبعمائة من الهجرة النبوية[1].

ثالثاً: موقف السمين من أبي حيان من خلال تفسيرهما:

العلاقة بين السمين وأبي حيان هي علاقة التلميذ بأستاذه، لكنه التلميذ الذي اجتهد، وثابر في الطلب والتحصيل حتى فاق أقرانه، ونبغ في حياة أست اذه؛ إلى الحد الذي جعله أهلاً لمناقشة آرائه مناقشة استحسنها كثير من العلماء؛ على ما مضى في قول ابن حجر : «إن السمين ألف كتابه الدر المصون في حياة شيخه -يعني أبا حيان- وناقشه فيه مناقشات كثيرة، غالبها جيد»[2].

ومثل ذلك -أيضاً- ذكره الداودي[3] في طبقات المفسرين؛ حيث قال عن الدر المصون «ألفه -يعني السمين الحلبي- في حياة شيخه - يعني أبا حيان- إلا أنه زاد عليه، وناقشه في مواضع مناقشة حسنة»[4].

فالسمين في دره تلميذ يقف موقف الند من أستاذه، لكنه الند الذي يُ حسن الأدب، ويُكبِر شيخه، ويعترف بفضله إلا في القليل النادر على ما سيأتي بيانه.

---

(١) ينظر: الدرر الكامنة لابن حجر (٥٨/٦) وما بعدها، ونفح الطيب للتلمساني (١٠٠٩/٢)، وشذرات الذهب لابن العماد (١٤٥/٣)، والأعلام للزركلي (٢٥٢/٧)، والوفيات لابن الخطيب (٤٨٢/١)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٦٧/٣) وما بعدها.

(٢) ينظر: الدرر الكامنة (٣١١/١).

(٣) هو: شمس الدين محمد بن علي بن أحمد، الداودي المالكي، شيخ أهل الحديث في عصره، مصري، من تلاميذ السيوطي، من تصانيفه : طبقات المفسرين . توفي بالقاهرة سنة خمس وأربعين وتسعمائة هـ. ينظر : شذرات الذهب (٢٦٤/٨).

(٤) ينظر: طبقات المفسرين (١٠٠/١).

وعلاقة التلمذة التي آلت إلى الندِّية هذه – تركت آثارها واضحة على السمين الحلبي في كتابه الدر المصون، وتمثَّل ذلك أولًا في التأثر الواضح بما أورده أبو حيان في تفسيره البحر المحيط، وهذا انعكاس لجانب التلمذة.

أما جانب الندية ، فتجلى في الرد ود والمناقشات التي أوردها السمين على شيخه أبي حيان. وقد كان الجانب الأول –جانب التأثر– هو الجانب الأكثر بروزاً في «الدر »؛ ومن ثَمَّ كان الجانب الأكثر لفتاً للأنظار قديماً وحديثاً؛ فيُقرر حاجي خليفة في كشف الظنون أن «الدر المصون» تلخيص لما في «البحر المحيط»[1].

وإذا كان «الدر » في نظر حاجي خليفة تلخيصاً ل «لبحر »؛ فمعنى هذا أن السمين في «دره» لم يأت بجديد يضاف لما ذكره شيخه أبو حيان في «البحر المحيط»، وهي نتيجة قد يركن إليها القارئ المُتعجل للدر عند مقارنته ما جاء فيه مع ما جاء في «البحر »، لكنه لو تأن ى وتأمل؛ فإنه سيجد آثار الجانب الثاني المُتمثل في الندية واضحة جلية في ردود السمين على أبي حيان وغيرها.

وهذا بالضبط ما وقع لمحقق بعض أجزاء الدر المصون ، وعبر عنه قائلاً : «إن صاحب كشف الظنون ما كان يرى في كتاب السمين شي ئاً جديداً يزيد على ما جاء في البحر المحيط، وأنا كدت أركن قليلاً إلى هذا الرأي؛ لأنني من خلال مصاحبة (الدر المصون) كان مرجعي الأول الذي اعتمدت عليه في تحقيق هذا الجزء – من أول سورة (طه) إلى آخر سورة (المؤمنون)– تحقيق ودراسة (البحر المحيط)، فلم تقف في وجهي كلمة، أشكلت عليَّ في القراءة إلا أسعفني بها البح ر المحيط، حتى في تخريج القراءات، والأبيات الشعرية، والوجوه الإعرابية ، إلا ووجدت البحر المحيط زاخراً بها»[2].

ولا أريد هاهنا أن أُطيل الحديث في مسألة تأثر السمين بأبي حيان ؛ فهي مسألة تَحدَّث فيها أكثر من باحث من خلال التحقيقات المختلفة للدر؛ سواء ما كان منه ا مطبوعاً أم رسائل علمية مخطوطة لم تُطبع بعد.

وخلاصة ما يمكن أن يُقال في هذه المسألة، وما ذكره الباحثون فيها – أن تأثر السمين في «دره» بشيخه أبي حيان في «بحره» أمرٌ واقع، وهو أمر طَ بعَيٌّ أن يتأثر التلميذ بشيخه، لاسيما إذا كانا يؤلفان في موضوع واحد، وهو الحاصل هاهنا بين الشيخين.

(١) ينظر: كشف الظنون (١/١٢٢).

(٢) ينظر: مقدمة تحقيق الدر المصون (١/١١).

ولكن هذا التأثر لا يعني أن «الدر» تلخيص لـ«لبحر»، أو تكرار لما جاء فيه، وإنما جاء «الدر» كتابًا يُعرب عن شخصية مستقلة لها وجهتها الخاصة، وآراؤها التي تنتصر لها، وتدافع عنها، وتؤيدها بالدليل والحجة.

والجوانب الدالة على ذلك في «الدر» متعددة، يهم البحث منها – هاهنا– جانب واحد، هو الجانب المتعلق بردود المصنف على أبي حيان، ومنهجه الذي سار عليه في هذه الردود؛ على ما سيتضح من خلال المباحث الآتية.

المبحث الأول

ملامح منهج السمين وطريقته في الرد على أبي حيان

يمكن تحديد ملامح المنهج الذي سار عليه السمين في رده على شيخه أبي حيان ، من خلال بيان طريقة عرضه ومناقشته لآراء شيخه، والخطوات التي اتبعها في هذا العرض، وهو ما سيفصله البحث فيما يلي:

أولاً: طريقة عرض السمين ومناقشته لآراء شيخه:

من خلال تتبع مناقشات السمين مع شيخه أبي حيان وردوده عليه ، يجد الباحث أن هذه المناقشات والردود، قد اتخذت شكلاً حوارياً، يتنوع بين الثنائية تارة والثلاثية تارة أخرى ؛ بحيث يمكن القول بأن السمين في عرضه ومناقشته لآراء شيخه كان له طريقتان.

إحداهما: طريقة الحوار الثنائي. والأخرى: طريقة الحوار الثلاثي.

أما طريقة الحوار الثنائي: فينحصر الحوار فيها بين السمين وشيخه، حيث ينص السمين على رأي الشيخ أولاً، فيقول: «قال الشيخ: كذا...»، وهو حيث أطلق لفظ «الشيخ» أراد به شيخه أبا حيان؛ حتى صارت كلمة الشيخ في الدر عَلَماً عليه، وقد خص السمين أبا حيان بهذا اللقب إكباراً له، واعترافاً بحقه عليه؛ حيث تلمذ على يديه على ما مضى بيانه.

وفي الغالب تأتي عبارة السمين : «قال الشيخ » في صدر رأي أبي حيان، وفي أحيان أخرى تأتي في عَجُزه؛ بأن ينص على الرأي أولاً ثم يختمه بقوله: «كذا قال الشيخ».

فمن المنحى الأول: ما جاء في بيان السمين لاشتقاق كلمة المسيح وأصلها؛ فذكر أن فيها وجهين:

أحدهما: أنها بزنة «فعيل» بمعنى: «فاعل»؛ أي: ماسح؛ لأنه مسح الأرض بالسياحة، أو لأنه كان يمسح ذا العاهة، فيبرأ.

ثانيهما: أنها بزنة «مَفعِل» من السياحة؛ فيكون منقولاً من الصفة.

ثم نقل عن أبي عبيد [1] أن أصلها بالعبرانية «مسيخ» فغيرت، وبعد ذلك ذكر السمين تعقيباً للشيخ على قول أبي عبيد ورده قائلاً : «قال الشيخ : فعلى هذا يكون اسماً مُرتجلاً، ليس مشتقًّا من المسح، ولا من السياحة.

قلت : قوله : «ليس مشتقًّا» صحيح، ولكن لا يلزم من ذلك أن يكون مُرتجلاً ولا بد؛ لاحتمال أن يكون في لغتهم منقولاً من شيء عندهم»[2].

---

(١) هو: القاسم بن سلام البغداديّ أبو عبيد، ولد بهراة سنة خمسين ومائة هـ، لغوي، محدث وفقيه، أخذ عن أبي عبيدة والكسائيّ والفراء وغيرهم، من تصانيفه: الغريب، والأموال. توفي سنة أربع وعشرين ومائتين هـ. ينظر: تاريخ بغداد (٤٠٣/١٢).

(٢) ينظر: الدر المصون (٩٤/٢).

ومن المنحى الثاني : قوله- عند تفسير قول هـتعالى : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوۡنَهُمۡ قَالُوٓاْ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ قَالُواْ ضَلُّواْ عَنَّا وَشَهِدُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَنَّهُمۡ كَانُواْ كَٰفِرِينَ﴾ (١) .

قوله : «وشهدوا » يحتمل أن يكون نسقًا على «قالوا » الذي وقع جواباً لسؤال الرسل، فيكون داخلاً في الجواب أيضاً، ويحتمل أن يكون مُستأنفلًمُنقطعاً عما قبله، ليس داخلاً في حيز الجواب.

كذا قال الشيخ . وفيه نظر ؛ من حيث إنه جعل هذه الجملة جواباً لعطفها على «قالوا»، و«قالوا » في الحقيقة ليس هو الجواب، إنما الجواب هو مقول هذا القول، وهو «ضلوا عنا »، فـ«ضلوا عنا» هو الجواب الحقيقي الذي يُستفاد منه الكلام(٢).

والغالب أن السمين في عرضه لآراء شيخه يتبع طريقة النقل الحرفي، أو النصي، لكنه لا يلتزم بذلك في كل الأحوال ، وإنما قد يتصرَّف في العبارة كيف يشاء، دون خروج عن المعنى الذي ذكره الشيخ، يتضح ذلك مثلًا من مقارنة ما أورده عن الشيخ في النص السابق، مع نص كلام أبي حيان في البحر؛ حيث قال: «ويحتمل ﴿ وَشَهِدُواْ ﴾ أن يكون معطوفاً على ﴿ قَالُواْ ﴾، فيكون من جملة السؤال . ويحتمل أن يكون استئناف إخبار من الله – تعالى – بإقرارهم على أنفسهم بالكفر »(٣).

وأما طريقة الحوار الثلاثي : فينضم فيها إلى طرفي الحوار الأساسيين – السمين وشيخه- طرف ثالث؛ هو أحد المفسرين الذين تعقبهم أبو حيان في تفسيره؛ كالزمخشري(٤)، وابن عطية(٥)، أو غيرهما؛ فينقل السمين قول هذا المفسر أو رأيه، ثم يذكر تعقيب الشيخ عليه بالتخطئة، أو الرد، أو غير ذلك، وفي النهاية يرد السمين على شيخه منتصراً لهذا المفسر الذي تعقبه الشيخ.

---

(١) سورة الأعراف آية: ٣٧.

(٢) ينظر: الدر المصون (٢٦٥/٣).

(٣) ينظر: البحر المحيط (٢٩٧/٤).

(٤) هو: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب، ولد في زمخشر «من قرى خوارزم » سنة سبع وستين وأربعمائة هـ. من تصانيفه: الكشاف، أساس البلاغة، وغير ذلك. توفي سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة هـ.
ينظر: وفيات الأعيان (٨١/٢).

(٥) هو: عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي، من محارب قيس، الغرناطي، أبو محمد، ولد سنة إحدى وثمانين وأربعمائة هـ، مفسر، فقيه أندلسي، ولي قضاء المرية، من تصانيفه: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. توفي سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة هـ.
ينظر: نفح الطيب (٥٩٣/١).

ومن أمثلة ذلك ما أورده السمين في تفسير قوله تعالى : ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾[1]؛ حيث ذكر أنه مما قيل في توجيه النصب في قوله : «قائماً »، أنه منصوب على الحال من اسم الله تعالى، وأن العامل فيها «شهد »، ثم ذكر أن الزمخشري قال في ذلك : «وانتصابه على أنه حال مؤكدة منه؛ كقوله تعا لى: ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[2].

ثم ذكر السمين تعقيب أبي حيان على هذا الرأي الذي ذكره الزمخشري، فقال : «قال الشيخ: وليس من باب الحال المؤكدة؛ لأنه ليس من باب «ويوم يبعث حياً»، ولا من باب «أنا عبد الله شجاع اً)، فليس «قائماً بالقسط »، بمعنى «شهد »، وليس مؤكد اً لمضمون الجملة السابقة...».

وبعد أن انتهى السمين من عرض رأي الشيخ، رده قائلاً: قلت: مؤاخذته – يعني مؤاخذة الشيخ للزمخشري– في قوله: «مؤكدة» غير ظاهر؛ وذلك أن الحال على قسمين : إما مؤكدة وإما مبينة، وهي الأصل ؛ فالمبينة غير جائز أن تكون هاهنا؛ لأن المبينة تكون منتقلة، والانتقال هنا محال؛ إذ عدل الله لا يتغير...»[3].

وهذه الطريقة طريقة الحوار الثلاثي الأطراف هي الطريقة الأكثر شيوعاً في الدر، لكن لا ينبغي أن يفهم من شيوعها أنها تُنبئ عن تحامل من السمين على شيخه، أو تضعيف مطلق لآرائه، أو انتقاص من شأنه، وإعلا ء لآراء غيره، أو شيء من هذا القبيل؛ لأن السمين في دره كان كثيراً ما ينقل عن شيخه ، ويأخذ بآرائه دون تعقيب، وكان أيض اً في بعض المواضع يوافقه فيما تعقب به غيره من المفسرين؛ لكن لما كان البحث هاهنا معنيًّا بردود السمين على شيخه، كانت العناية بالمخالفات دون الموافقات.

ثانياً: الخطوات التي سار عليها السمين في العرض والمناقشة:

من الأمثلة السابقة يتبين أن السمين في ردوده على شيخه كان يسير على خطوات محددة في العرض والمناقشة، تتمثل في ثلاث خطوات كالآتي:

الخطوة الأولى : النص على المسألة محل البحث والمناقشة، وبيان الر أي فيها ؛ سواء أكان هذا الرأي هو رأي السمين نفسه، أم رأي غيره من المفسرين الذين تعقبهم الشيخ.

الخطوة الثانية : ذكر رأي الشيخ في هذه المسألة، ورده على الرأي الوارد فيها من قبل ، وبيان دليله، إن كان ثمة دليل.

الخطوة الثالثة: الرد على الشيخ، والتعليل لهذا الرد.

---

(١) سورة آل عمران آية: ١٨.

(٢) سورة البقرة آية: ٩١.

(٣) ينظر: الدر المصون (٢/٤١، ٤٢).

وهذه الخطوات الثلاث ثابتة في كل مسألة رد فيها السمين على شيخه، وهو يُطيل فيها ويختصر بحسب طبيعة المسألة؛ فتستغرق هذه الخطوات في بعض المسائل عدة صفحات، وفي مسائلَ أخرى تقتصر على عدة سطور، ولا يتسع المقام هنا للتمثيل بالمسائل المطولة؛ فهي كثيرة في الدر، وإنم ا يمكن الاكتفاء بالتمثيل بإحدى المسائل القصيرة؛ وتحديد هذه الخطوات من خلالها، ومن هذه المسائل ما أورده السمين عند تفسير قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ وَأَنتُمۡ حُرُمٌۗ ﴾[1]، حيث قال : وقوله: «وأنتم حرم» مبتدأ وخبر في محل نصب على الحال، وما هو صاحب هذه الحال؟ فقال الزمخشري: «هي حال عن «مُحلي الصيد» كأنه قيل: أحللنا لكم بعض الأنعام في حال امتناعكم من الصيد وأنتم مُحرِمون؛ لئلا نتحرَّج عليكم».

قال الشيخ: «وقد بيَّنَّا فساد هذا القول بأن الأنعام مُباحة مطلقًا لا بالتقييد بهذه الحال ». وهذا الرد ليس بشيء؛ لأنه إذا أَحَلَّ لهم بعضَ الأنعام في حالِ امتناعِهم من الصيد، فأنْ يُحِلَّها لهم وهم غيرُ مُحْرِمين بطريقِ الأولى[2]. فهذا نموذج من نماذج رد السمين على شيخه، ظهرت فيه الخطوات الثلاث السابقة كالآتي:

١) نص السمين على المسألة التي هي محل البحث والمناقشة، وهي تتمثل فيما أورده الزمخشري من أن صاحب الحال في قوله تعالى: «وأنتم حرم» هو «مُحلي الصيد».
٢) بعد ذلك ذكر رأي الشيخ في المسألة ، وتعقيبه على ما أورده الزمخشري؛ حيث حكم عليه بالفساد؛ ودلل على ذلك بأن الأنعام مباحة مطلقاً، لا بالتقييد بهذه الحال.
٣) وأخيراً رد السمين على الشيخ بأن ما ذكره ليس بشيء، وعلَّ ل لهذا الرد بأنه إذا أحل لهم بعض الأنعام في حال امتناعهم من الصيد، فَ لَأَنْ يُحِلها لهم وهم غير مُحرمين أولى وأحرَى.

ويلاحظ أن السمين قد يستغني عن الخطوة الثالثة في بعض المسائل، التي يتكرر فيها وجه الاعتراض من الشيخ، ومن ثمَّ يُحيل في الجواب عمَّا ذكره الشيخ، والرد عليه –على ما تقدم من المواضع المشابهة– ومن ذلك ما أورده مثلاً في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِۖ يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ وَيَعۡلَمُ مَا تَكۡسِبُونَ ﴾[3]؛ حيث ذكر السمين من وجوه الإعراب في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾، أن «الله» خبر أول، و «في السموات » خبر ثانٍ ،

(١) سورة المائدة آية: ١.
(٢) ينظر: الدر المصون (٤٨٠/٢).
(٣) سورة الأنعام آية: ٣.

وذكر عن الزمخشري أنه جعل ذلك «على معنى: أنه الله، وأنه في السموات وفي الأرض؛ على معنى أنه عالم بما فيهما، لا يخفى عليه شيء، كأن ذاته فيهما»[١].

ثم ذكر السم ين رأي الشيخ فيما ذكره الزمخشري؛ حيث ضعفه الشيخ م حتجّاً بأن المجرور بـ «في»، لا يدل على كون مقيد، وإنما يدل على كون مطلق. ثم أحال السمين في الرد على هذا القول من الشيخ، على ما مضى من المواضع الشبيهة به، فقال: «وهذا سهل الجواب لتقدمه مراراً»[٢].

المبحث الثاني

الأسس التي بنى عليها السمين منهجه في الرد على أبي حيان

من خلال تتبع ردود السمين على شيخه، يتضح للباحث أن السمين قد بنى منهجه في هذه الردود على عدة أسس، والبحث هنا يريد أن يكشف عن هذه الأسس التي اطردت، وكثر الاعتماد عليها في ردود السمين على شيخه، وفي الوقت نفسه تكون مما تميز به السمين عن غيره من المؤلفين؛ ولذلك فلن يتطرق البحث للأسس العامة التي لا يختص بها منهج السمين في ردوده عن غيره من المناهج؛ كالاعتماد على ما تقرر من قواعد النحو، وأقوال كبار النُحاة أمثال: سيبويه [٣]، والمبرد [٤]، والزجاج [٥]... إلخ، وما جرى مجرى ذلك من الأسس التي لا يستغني عنها عالم في مناظراته، أو حواراته، أو ردوده على غيره؛ ومن ثَ مَّ يمكن القول بأنها أسس منهجية عامة، لا يختص بها عالم دون غيره، ولا مُصرفٌ دون سواه.

---

(١) ينظر: الدر المصون (٨/٣)، والكشاف (٧/٢).

(٢) الدر (٨/٣).

(٣) هو: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بـ «سيبويه»، ولد في إحدى قرى شيراز سنة ثمان وأربعين ومائة هـ، إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو، صنف كتابه المسمى «كتاب سيبويه» في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله. توفي سنة ثمانين ومائة هـ.
ينظر: تاريخ بغداد (١٩٥/١٢).

(٤) هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، أبو العباس المبرد، إمام العربية ببغداد في زمانه، ولد سنة عشر ومائتين، من تصانيفه: معاني القرآن، الكامل، المقتضب، وغير ذلك. توفي سنة خمس وثمانين ومائتين هـ.
ينظر: بغية الوعاة (٢٦٩/١، ٢٧١).

(٥) هو: إبراهيم بن السري بن سهل. أبو إسحاق الزجاج، عالم بالنحو واللغة. ولد سنة إحدى وأربعين ومائتين هـ، كان في فتوته يخرط الزجاج، ومال إلى النحو فعلمه المبرد، من تصانيفه: معاني القرآن، والاشتقاق. توفيِّ سنة إحدى عشرة وثلاثمائة هـ.
ينظر: تاريخ بغداد (٨٩/٦).

كما لن يتطرقَ البحث إلى الأسس التي لم يطَّرد اعتماد السمين عليها في ردوده، وإنما اعتمد عليها مرة هنا أو هناك؛ لأن في استقصاء هذه الأسس تطويلاً ، لا يتسع له حيز هذا البحث، بالإضافة إلى قلة جدواه.

ومن ثمَّ فإن البحث –هاهنا– يهتم برصد أهم الأسس التي بنى عليها السمين منهجه في الرد على شيخه، مما ينبئ عن فكر السمين ومنهجه الخاص؛ بحيث يُمثِّل معلماً خاصّاً لمنهجه، يجوز نسبته إليه دون غيره، وفي الوقت نفسه يمثل أساساً مطَّرداً، اعتمد عليه السمين في كثير من الردود، ويمكن بيان هذه الأسس فيما يلي:

الأساس الأول: التمسُّك بالمسموع ولو كان شاذًّا:

كان للسماع أثر كبير في تاريخ النحو عامة، وتاريخ الخلاف النحوي خاصة؛ نظراً لحاجة النحوي الدائمة إلى الحجة التي يعضد بها رأيه[1]، والسمين الحلبي يحترم السماع، ويحتج به؛ سواء أكان المسموع من القرآن، أم القراءات، أم الحديث، أم كلام العرب شعره ونثره ، وكتابهُ الدر يشتمل على قدر هائل من هذه الشواهد على اختلافها، وهو أمر رصده غيرُ واحد من الباحثين؛ فلا حاجة إلى الاستطراد فيه هاهنا[2].

لكن الذي يهم البحث هاهنا هو استناده إلى السماع في تعقب شيخه والرد عليه، ومن أمثلة ذلك ما أورده السمين في تفسير قوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلاً ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ۖ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ ﴾[3]؛ حيث ذكر أن الزمخشري علل عدم تقديم الظرف على المبتدأ النكرة في قوله تعالى : ﴿ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ﴾ فقال: «فإن قلت: الكلام السائر أن يقال : (عندي ثوب جيد)، و(لي عبد كَيِّس)، فما أوجب التقديم؟ قلت : أوجبه أن المعنى : وأي أجل مسمى عنده؛ تعظيمًا لشأن الساعة، فلما جرى فيه هذا المعنى أوجب التقديم».

ثم ذكر السمين أن الشيخ أبا حيان لم يُجوِّز هذا الذي قاله الزمخشري؛ لأنه «إذا كان التقدير : وأي أجل مسمى عنده، كانت (أي) صفة لموصوف محذوف تقديره : وأجل أي أجل مسمى عنده، ولا يجوز حذف الصفة إذا كانت (أيًّا)، ولا حذف موصوفها وإبقاؤها، لو قلت : (مررت بأي رجل)، تريد: برجل أي رجل، لم يجز».

وقد انتصر السمين للزمخشري، ورد ما ذكره أبو حيان من عدم جواز حذف موصوف «أي» وإبقائها؛ مُحتجّاً بما ورد من السماع في ذلك، فقال : «قلت: ولم أدر كيف يؤاخذ من فسر

(١) ينظر: الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، د . مازن المبارك، مطبعة جامعة دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٣م، ص (٢٥٤، ٢٥٥).

(٢) ينظر – مثلًا–: مقدمة تحقيق الدر (٣٠/١، ٣٤).

(٣) سورة الأنعام آية: ٢.

معنى بلفظ، لم يدع أن ذلك اللفظ هو أصل الكلام المفسر، بل قال : معناه: كيت، وكيت. فكيف يلزمه أن يكون ذلك الكلام الذي فسر به هو أصل ذلك المفسر؛ على أنه قد ورد حذف موصوف «أي»، وإبقاؤها؛ كقوله:

إذا حارب الحجاج أي منافق علاه بسيف كلما هز يقطع »[1]

والسمين يتمسك بالسماع في الرد على شيخه أبي حيان حتى وإن كان المسموع شاذًّا، ومن ذلك أن أبا حيان عاب ع لى الزمخشري أنه استعمل الفعل «نفخ» مُتعدياً، فأجاب السمين عن الزمخشري بأن هذا مما ورد به السماع؛ وأنه يدل عليه ما قرئ في الشاذ «انفخها فتكون طائراً»[2].

الأساس الثاني: أنه لا مشاحة في الاصطلاح:

«لا مشاحة في الاصطلاح » عبارة تتردد كثير اً عند الحديث عن المصط لحات واستعمالاتها، يُراد بها أنه ينبغي ألا يكون هناك مجادلة، أو مخاصمة فيما تعارف عليه أهل أي علم أو فن أو حرفة معينة.

وقد جعل السمين ذلك أساساً من الأسس التي بنى عليها منهجه في الرد على شيخه؛ فلم يقبل منه أن يخطئ أحدًا بناء على تأويل لا يتفق مع دلالة المصطلح المستخدم؛ ومن ذلك أن ابن السَّميفع[3] وابن أبي عبلة[4] قد قرآ قوله تعالى : ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَـٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ ۚ ﴾[5]، بنصب «فئة »، وقد أجاز الزمخشري أن يوجه النصب في هذه القراءة على الاختصاص، فتعقبه أبو حيان بأن ذلك «ليس بجيد؛ لأن المنصوب على الاختصاص، لا يكون نكرة ولا مُبهماً».

فرد السمين ذلك على الشيخ بأن «الاختصاص » في عبارة الزمخشري لا يُراد به الاختصاص في اصطلاح النحاة، وإنما المراد به الاختصاص في اصطلاح أهل البيان؛ ومن ثم فلا وجه لتخطئة الزمخشري؛ إذ هو معدود من علماء البلاغة والبيان، وتفسيره الكشاف من أهم التفاسير التي اهتمت بالنكات البلاغية والبيانية؛ فقال السمين في رده على الشيخ : «قلت : لا

(١) ينظر: الدر المصون (٥/٣).

(٢) سورة آل عمران آية: ٤٩، وينظر: الدر المصون (١٠٧/٣).

(٣) هو: محمد بن عبد الرحمن بن السميفع، أبو عبد الله اليمني، له اختيار في القراءة يُنسب إليه شذَّ فيه، قرأ على ابن كثير، ولكنه ضعيف.
ينظر: غاية النهاية (١٦١/٢).

(٤) هو: إبراهيم بن أبي عبلة، واسمه: شمر بن يقظان بن المرتحل، أبو إسماعيل، ثقة كبير تابعي، له حروف في القراءات، واختيار خالف فيه العامة، قرأ على الزهري. توفي سنة إحدى وخمسين ومائة.
ينظر: غاية النهاية (١٩/١).

(٥) سورة آل عمران آية: ١٣.

يعني الزمخشري الاختصاص المبوب له في النحو، نحو «نحن -معاشرَ الأنبياء- لا نورث»[1]، إنما عنى النصب بإضمار فعل لائق، وأهل البيان يسمون هذا النحو: اختصاصاً»[2].

الأساس الثالث: إلزام الشيخ بما يعتقده:

من أهم الأمور التي تُفحم الخصوم في المناظرات والمحاورات أن يُلزم المرء خصمه بما يعتقده، ويقرَّ به؛ فإن الخصم لا يجد -عندئذٍ- إلا التسليم والإذعان، أما أن يحاول المرء أن يُقنع غيره بما لا يؤمن به ولا يراه صحيحاً؛ فإنه بذلك يكون كالراقم على صفحة الماء، أو القابض على الهواء.

وقد أدرك السمين ذلك فجعله أساساً في منهجه في الرد على شيخه، فكان يرد عليه ما أنكره في بعض المواضع بما أجازه في مواضعَ أخرى؛ فمن ذلك -مثلاً- أن عدداً من المعربين منهم الزمخشري، وابن عطية، والحوفي [3]، وأبو البقاء[4]، أجازوا في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾[5]، أن يكون «شركاء» مفعولاً أول لـ«جعلوا»، و«لله» متعلق بمحذوف، على أنه المفعول الثاني، و«الجن» بدل من «شركاء»[6].

وقد خطَّأ أبو حيان هؤلاء المعربين في جعلهم «الجن» بدلاً من «شركاء»، مُحتجّاً بأن البدل يشترط فيه صحة حلوله محل المبدل منه، وهذا لا يصح في هذه الآية؛ لأنه لا يصح أن يقال: «وجعلوا لله الجن».

فرد السمين على أبي حيان ما ذهب إليه هنا من اشتراط أن يحل البدل محل المبدل منه بأنه قد ذهب في موضع آخر إلى أنه لا يلزم في كل بدل أن يحل محل المبدل منه؛ فكيف يعود ويرد بخلاف ما قرره بنفسه، ويشترط ما لا يراه شرطاً؟

---

(١) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٤٦/٤) كتاب الفرائض، باب: ذكر مواريث الأنبياء، برقم (٦٣٠٩)، والبخاري (٢٤٢/٦، ٢٤٣) كتاب فرض الخمس، باب: فرض الخمس، برقم (٣٠٩٤)، ومسلم (١٣٧٧/٣ - ١٣٧٩) كتاب الجهاد والسير، باب: حكم الفيء، برقم (١٧٥٧/٤٩) بلفظ: أن رسول الله ﷺ قال: «لا نورث ما تركنا صدقة».

(٢) ينظر: الدر المصون (٢٦/٢).

(٣) هو: علي بن إبراهيم بن سعيد، أبو الحسن الحوفي، نحوي، من العلماء باللغة والتفسير، من تصانيفه: البرهان في تفسير القرآن، وغير ذلك. توفي سنة ثلاثين وأربعمائة.
ينظر: وفيات الأعيان (٣٣٢/١).

(٤) هو: عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين، محب الدين أبو البقاء العُكبري، ولد سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمائة هـ ببغداد. من تصانيفه: إعراب القرآن، وإعراب الحديث، وغير ذلك. توفي سنة ست عشرة وستمائة هـ.
ينظر: بغية الوعاة (٣٨/٢).

(٥) سورة الأنعام آية: ١٠٠.

(٦) هذا ما نقله السمين في الدر، وقد اتَّضح للباحث عدم دقته في هذا الكلام؛ على ما سيأتي تفصيله في الحديث عن المآخذ على منهج السمين في رده على شيخه.

وفي ذلك يقول السمين [١]: «قال الشيخ: وما أجازه -يعني الزمخشري، ومن ذكر معه- لا يجوز؛ لأنه لا يصح للبدل أن يحل محل المبدل منه؛ فيكون الكلام منتظماً ، لو قلت: وجعلوا لله الجن؛ لم يصح، وشرط البدل أن يكون على نية تكرار العامل على أشهر القولين، أو معمولًا للعامل في المبدل منه على قول، وهذا لا يصح هنا البتة؛ لما ذكرنا.

قلت -أي السمين-: هذا القول المنسوب للزمخشري، ومن ذكر معه، سبقهم إليه الفراء، وأبو إسحاق ... وأيضاً فقد رد هو -يعني الشيخ- على الزمخشري عند قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾[٢]، بأنه لا يلزم في كل بدل أن يحل محل المبدل منه، قال: ألا ترى إلى تجويز النحويين «زيد مررت به أبي عبد الله »، ولو قلت : «زيد مررت بأبي عبد الله »، لم يجز إلا على رأي الأخفش، وقد سبق هذا في المائدة، فقد قرر هو أنه لا يلزم حلول البدل محل المبدل منه، فكيف يرد به هنا؟»[٣].

الأساس الرابع: رفض ما يخالف الحقائق العامة:

هناك من الحقائق ما يفرض نف سه على الجميع؛ حتى إنه يصير معلومًا بالضرورة؛ كالصلاة -مثلًا- يعلم كل مسلم أنها من دين الله، ولا ينكر كونها من الدين إلا كافر؛ ومثل هذه الأمور التي تقررت، وعلمت، لا يقبل ما يخالفها، ويناقضها.

ومثل هذا يجري في الحقائق التاريخية، فمثلًا الكل يعلم أن حمزة - رضي الله عنه- قتل في أحد، فلا يقبل من أحد أن يقول: إنه قاتل في الخندق، ونحو ذلك من الأمثلة التي تُعبر عن بدهيات العقول؛ التي لا يشك فيها عاقل.

ومثل هذه البدهيات لا بد أن تكون من الأساسيات التي يركن إليها كل مُناظر في مناظراته، أو محاور في محاوراته؛ فلا يقبل من محاوره، أو مناظره ما يخالف ما استقر عنده من حقائق الدين أو التاريخ ... إلخ، وهو ما اعتمد عليه السمين في بعض ردوده على شيخه؛ كما في رده عليه ما أورده في تفسير قول .هـ تعالى: ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ وَخَلَقَهُمۡ ﴾[٤]... الآية، حيث قال: «قرأ يحيى بن يعمر[٥] (وخَلْقهم) بإسكان اللام، وكذا في مصحف عبد الله»[٦].

---

(١) ينظر: الدر المصون (١٤٤/٣، ١٤٥).

(٢) سورة المائدة آية: ١١٧.

(٣) ينظر - أيضاً-: فيما جرى هذا المجرى من ردود السمين: الدر المصون (٢٤١/٣).

(٤) سورة الأنعام آية: ١٠٠.

(٥) هو: يحيى بن يعمر، أبو سليمان العدواني البصري، تابعي جليل، وهو أول من نقط المصاحف . أخذ اللغة عن أبيه، والنحو عن أبي الأسود الدؤلي. توفي قبل سنة تسعين هـ.
ينظر: غاية النهاية (٣٨١/٢).

(٦) ينظر: البحر المحيط (١٩٧/٤).

فرد السمين على شيخه ذلك؛ لما فيه من مخالفة ما هو معروف، من تأخر الشكل الاصطلاحي عن زمن كتابة مصحف عبد الله . فقال السمين : «قلت: وفيه نظر؛ من حيث إن الشكل الاصطلاحي -أعني ما يدل على الحركات الثلاث، وما يدل على السكون كالجزم- كانت مصاحف السلف منه مجردة، والضبط الموجود بين أيدينا اليوم أمر حادث . يقال: إن أول من أحدثه يحيى بن يعمر، فكيف ينسب لمصحف عبد الله ابن مسعود؟!»[1].

وهكذا رسم السمين لنفسه منهجاً في رده على أبي حيان؛ يعتمد على أسس خاصة تميز هذا المنهج عن غيره من المناهج.

المبحث الثالث

مميزات وخصائص منهج السمين في ردِّه على أبي حيان

القراءة المتأنية لنصوص السمين التي يردُّ فيها على شيخه أبي حيان تكشف عن العديد من المميزات والخصائص التي تميز منهج السمين في هذه الـ ردود، ومن أهم هذه المميزات والخصائص ما يلي:

١- التروِّي والتأني قبل التخطئة والتغليط:

السمين في ردِّه ليس مُهاجماً لشيخه، ولا مُتعقباً له، وإنما هو عالم مُتأثر بشيخه، قد ظهر له في بعض ما قاله شيخه ما لا يتفق مع رأيه، أو ما يراه خطأ فنبه عليه، وردَّ ه؛ فليس الموقف بين هذين العالمين -إذن- موقف عداوة أو خصومة، وإنما هو حوار علمي قيم بين عالم وشيخه؛ على ما سبقت الإشارة إليه في التمهيد لهذا البحث عند الحديث عن موقف السمين من أبي حيان.

ومما يؤكد ذلك كثرة ما نقله السمين عن شيخه أبي حيان من آراء لم يتعرض لردها، أو تفنيدها، وإنما أقرَّها، ووافق عليها ؛ إما ضمناً بنقلها بلا تعقيب، وإما صراحة بالنص على أن ما قاله الشيخ هو الصحيح، أو الصواب، وما جرَى هذا المجرى.

والأمثلة على هذا كثيرة جدّ اً، يمكن الاكتفاء هاهنا بأحدها، وذلك حين ذكر ا لسمين رأي ابن عطية أن تذكير كان وأخواتها مع تأنيث اسمها أسهل من ذلك في سائر الأفعال.

ذكر السمين بعد هذا الرأي تعقيب أبي حيان عليه ؛ حيث قال : «ولا أعرف هذ ا عن النحويين، ولم يفرقوا بين (كان)، وغيرها».

ووافق السمين شيخه، وأيَّد كلامه قائلاً : «قلت: هذا كلام صحيح، ويؤ يد ه أن الفارسي وإن كان يقول بحرفية بعضها؛ كـ (ليس) فإنه لا يُجيز حذف التاء منها، لو قل ت: «ليس هند قائمة» عنده، لم يجز»[2].

---

(١) ينظر: الدر المصون (١٤٦/٣).

(٣) ينظر: الدر المصون (١٤٨/٣).

ولما كانت هذه هي حقيقة موقف السمين من شيخه أبي حيان ، فإنه لم يكن يسرع بتخطئته، ويتعجل في تغليطه، وإنما كان يتروَّى، ويتأنى في ذلك؛ حتى إنه يحاول إيجاد مخارج لشيخه تخرج برأيه عن الخطأ، أو توجد له العذر فيما قال.

يدل لذلك –مثلاً– أن أبا حيان قد نقل عن ابن الأنباري[1] في قوله تعالى : ﴿ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [2]، أن التقدير «فلا يكن في صدرك حرج منه كي تُنذرَ به»، ثم علق أبو حيان على ذلك قائلاً : «فجعله مُتعلقاً بما تعلق به (في صدرك)، وكذا علقه به صاحب النظم، فعلى هذا لا تكون الجملة مُعترضة»[3].

ومراد أبي حيان بذلك أن ابن الأنباري، وصاحب النظم قد جعلا اللام في قوله تعالى : ﴿ لِتُنذِرَ بِهِۦ ﴾ متعلقة بما تعلق به خبر الكون «في صدرك» على تقدير: فلا يكن حرج مستقرّاً في صدرك؛ لأجل الإنذار[4].

وقد نقل السمين ذلك عن شيخه، لكنه ذكر أنه وقف على نقل آخر عن ابن الأنباري، وصاحب النظم يخالف ما ذكره الشيخ فقال: «قلت: الذي نقله الواحدي عن نصِّ ابن الأنباري في ذلك أن اللام متعلقة بالكون، وعن صاحب النظم أن اللام بمعنى «أن»[5].

ولما كان السمين يُكبِر شيخه ولا يتعجل بتخطئته؛ فإنه لم يحكم بخطئه هنا، وإنما ذكر احتمالاً ومخرجاً له، فقال : «فيجوز أن يكون لهما – يعني : ابن الأنباري، وصاحب النظم– كلامان »، وبهذا أكبر السمين شيخه، واحترم كلامه ونقله، كما أكبر الواحدي، واحترم كلامه ونَقْلَه، ولم ينسب واحدًا منهما إلى الخطأ.

وكثيراً ما كان السمين يخالف شيخه ، ثم يبحث له عن مخرج يخرجه عن دائرة الخطأ؛ وكثيراً ما كان يرد على شيخه، ثم يبرئه من الخطأ؛ فيُحيل الخطأ وينسبه إلى الناسخ، أو الكاتب؛ لأنه يستبعد أن يقع شيخه في مثل هذه الهنات؛ ومن ذلك ما أورده السمين في حديثه عن قول الله –تعالى– في سورة النمل: ﴿ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴾ [6]؛ حيث قال : «وقال الشيخ : «ماذا »

---

(١) هو: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد، كمال الدين أبو البركات ابن الأنباري النحوي، ولد سنة ثلاث عشرة وخمسمائة هـ، من تصانيفه: كتاب أسرار العربية، والإنصاف في مسائل الخلاف، وغير ذلك. توفي سنة سبع وسبعين وخمسمائة هـ.
ينظر: طبقات الشافعية لابن السبكي (١٥٥/٧).

(٢) سورة الأعراف آية: ٢.

(٣) ينظر: البحر المحيط (٢٦٧/٤).

(٤) ينظر: الدر المصون (٢٣٠/٣).

(٥) ينظر: السابق.

(٦) سورة النمل آية: ٢٨.

إن كان معنى «فانظر» معنى التأمل بالفكر كان انظر معلقاً، و«ماذا» إما أن يكون كله استفهام في موضع نصب، وإما أن تكون «ما» استفهاماً، و«ذا» هو الخبر، و«يرجعون» صلة.

وهذا غلط إما من الكاتب وإما من غيره؛ وذلك أن قوله: فعلى الأول، يعني به : أن يكون «ماذا» كله استفهام في موضع نصب يمنع أن يكون قوله: «يرجعون» خبراً عن «ماذا» إذ كيف يكون خبرًا عنه وهو منصوب به.

وإكبار السمين لشيخه، وحسن ظنه به، واستبعاد وقوعه في مثل هذه الأخطاء ا لسهلة ليس أمراً عارضاً، ولا أمراً اختص به السمين شيخه، وإنما هو منهج نهجه، وس نة حسنة سارها مع جميع الأئمة والعلماء؛ فكثيراً ما يجده الباحث يصنع هذا الصنيع – الذي صنعه مع شيخه – مع علماء آخرين؛ كالزمخشري وابن عطية وغيرهما.

ولأن إكبار العلماء وإحسان الظن بهم قد سار منهجًا للسمين؛ فإنه كان يرغب من شيخه أن يكون هذا منهجه – أيضاً– ومن ثَمَّ كان يرد على شيخه تعقُّبَهُ للزمخشري أو ابن عطية أو غيرهم ا، وتخطئته لهم بأن ما ذكره من الخطأ لا يتصور وقوعه من هؤلاء الأئمة، وأنه كان الأجدر بالشيخ أن يوجه كلام هذا الإمام أو ذاك وجهة أخرى تنأى به عن الخطأ.

ومن أمثلة ذلك؛ استبعاد تخطئة الشيخ للزمخشري فيما قاله بصدد قوله تعالى في سورة المائدة : ﴿ وَلَا تَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ أَن صَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ أَن تَعۡتَدُواْ ﴾[1]؛ حيث قال الزمخشري: «والمعنى: ولا يكسبنكم بغض قوم لأن صدوكم الاعتداءَ، ولا يحملنكم عليه»[2].

فتعقبه أبو حيان قائلاً: «وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب؛ لأنه يمتنع أن يكون مدلول (حمل) و(كسب) في استعمال واحد؛ لاختلاف مقتضاهما؛ فيمتنع أن يكون (أن تعتدوا) في محل مفعول به»[3].

فنقل السمين هذا الرد الذي رد به الشيخ على الزمخشري، ولم يوافقه عليه؛ إكبار اً للزمخشري، وأن مثله من الأئمة لا يغفل عما ذكره الشيخ حتى يُنبه عليه، فقال السمين : «وهذا الذي قاله – يعني الشيخ– لا يتصور أن يتوهمه من له أدنى بصر بالصناعة؛ حتى ينبه عليه»[4].

وهكذا كان من خصائص منهج السمين ومن أهم مميزاته إكباره لشيخه ولغيره من العلماء، وحسن الظن بهم، واستبعاد خطئهم خطأ لا يليق بأمثالهم، ومن ثَمَّ كان يتروَّى ويتأنى في ردوده، فلا يتعجل في التغليط ولا يبادر بالتخطئة إلا عن دليل وبرهان. ونعم ذلك مسلكاً.

(١) سورة المائدة آية: ٢.
(٢) ينظر: الكشاف (٦٠٢/١).
(٣) ينظر: البحر المحيط (٤٣٦/٣).
(٤) ينظر: الدر المصون (٤٨٤/٢، ٤٨٥).

٢- رفض التحامل والتعنت مع الآخر:

لما كان منهج السمين يقتضي منه التروي والتأني قبل نسبة الآخ ر إلى الخطأ؛ فإن هذا اقتضى -أيضاً- أن يكون من مميزات منهجه وخصائصه رفض التحامل والتعنت؛ فليس الأمر أمر تصيد للأخطاء، أو تعنت للإنقاص من شأن الغير.

وإنما هي عقول تتحاور، وآراء تتجاذب، ومن ثَ مَّ فلا داعي يدعو إلى التحامل، أو التعنت؛ ولكن السمين قد لاحظ على شيخه تحامله على الزمخشري وابن عطية؛ حتى إنه كان كثيرًا ما يوجه إليهما من الكلام ما لا يليق، وما يدخل في باب السبَّ والانتقاص؛ فتارة يقول عن الزمخشري: إنه فهمه فهم أعجمي [١]، وأخرى يتهم ابن عطية بالضعف في العربية [٢]، أو يتهكم على الزمخشري، فيقول : «هذا من ظواهر علم النحو التي لا تكاد تخفى على المبتدئين ؛ فضلًا عمن يدعي من العجم أنه في العربية شيخ العرب والعجم»[٣].

وأمثال هذه العبارات التي ينتقص بها أبو حيان من شأن الزمخشري وابن عطية كثيرة في البحر المحيط، ولم يرتض السمين ذلك من شيخه؛ ومن ثمَّ كان من سمات ومميزات منهجه في الرد عليه هو رفض التحامل والتعنت؛ فكثير اً ما كان يرد كلام الشيخ لما فيه من التحامل، ويجيب عما أخذه على الزمخشري أو ابن عطية أو غيرهما بم ا يليق أن يحمل الكلام عليه بعيد اً عن التحامل والتعنت.

ومن ذلك - مثلاً- : أن الزمخشري في قوله تعالى : «﴿ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمۡ أَن تَبۡتَغُواْ بِأَمۡوَٰلِكُم مُّحۡصِنِينَ غَيۡرَ مُسَٰفِحِينَ ﴾[٤]- قد أجاز أن يكون ﴿ أَن تَبۡتَغُواْ ﴾ في محل نصب على أنه مفعول لأجله، فقال : ﴿ أَن تَبۡتَغُواْ ﴾: مفعول له؛ بمعنى : بيَّن لكم ما يحل مما يحرم، إرادة أن يكون ابتغاؤكم ﴿ بِأَمۡوَٰلِكُم ﴾ التي جعل الله لكم قياماً في حال كونكم ﴿ مُّحۡصِنِينَ غَيۡرَ مُسَٰفِحِينَ ﴾؛ لئلا تضيعوا أموالكم، وتفقروا أنفسكم فيما لا يحل، فتخسروا دنياكم، ودينكم»[٥].

وقد جعل أبو حيان ذلك من الزمخشري من دسائس اعتزاله، فقال : وانظر على جعجعة هذه الألفاظ، وكثرتها، وتحميل لفظ القرآن ما لا يدل عليه ، وتفسير الواضح الجلي باللفظ المعقَّد،

---

(١) ينظر: البحر المحيط (٢٠٦/٨).

(٢) ينظر: البحر المحيط (٣١٨/٧).

(٣) ينظر: البحر المحيط (٤٣٥/٧).

(٤) سورة النساء آية: ٢٤.

(٥) ينظر: الكشاف (٤٩٧/١).

ودسِّ مذهب الاعتزال في غضون هذه الألفاظ الطويلة دسّاً خفياً؛ إذ فسر قوله ﴿ وَأُحِلَّ لَكُم ﴾ بمعنى: بين لكم ما يحل، وجعل قوله : ﴿ أَن تَبْتَغُواْ ﴾ على حذف مضافين؛ أي: إرادة أن يكون ابتغاؤكم؛ أي: إرادة كون ابتغائكم بأموالكم، وفسر الأموال بعد بالمهور، وما يخرج في المناكح، فتضمن تفسيرُه أنه -تعالى- بيَّن لكم ما يحل لإرادته كون ابتغائكم بالمهور، فاختصت إرادته بالحلال الذي هو النكاح دون السفاح[1].

ثم بعد ذلك بيَّن أبو حيان م ا في تأويل الزمخشري من الخطأ من جهة النحو، فقال : وظاهر الآية غير هذا الذي فهمه الزمخشري؛ إذ الظاهر أنه -تعالى- أحلّ لنا ابتغاء ما سوى المحرمات السابق ذكرها بأموالنا حالة الإحصان، لا حالة السفاح.

وعلى هذا الظاهر لا يجوز أن يعرب : ﴿ أَن تَبْتَغُواْ ﴾ مفعولاً له، كما ذهب إليه الزمخشري؛ لأنه فات شرط من شروط المفعول له، وهو اتحاد الفاعل في العامل والمفعول له؛ لأن الفاعل بقوله: وأحل، هو الله -تعالى- والفاعل في: ﴿ أَن تَبْتَغُواْ ﴾، هو ضمير المخاطبين، فقد اختلفا.

ولما أحس الزمخشري إن كان أحس بهذا، جعل ﴿ أَن تَبْتَغُواْ ﴾ على حذف إرادة؛ حتى يتحد الفاعل في قوله: ﴿ وَأُحِلَّ ﴾، وفي المفعول له، ولم يجعل ﴿ أَن تَبْتَغُواْ ﴾ مفعولاً له إلا على حذف مضاف وإقامته مقامه، وهذا كله خروج عن الظاهر لغير داع إلى ذلك[2].

وقد أخذ السَّمين على أبي حيان هنا تعنته وتحامله على الزمخشري ، واتهامه له بما لا يليق به أن يُفهم نحوي مثله به، بصرف النظر عن اعتقاده، فقال: «ولا أدري ما هذا التحمُّل؟ ولا كيف يخفى على أبي القاسم شرط اتحاد الفاعل في العامل والمفعول له حتى يقول - يعني الشيخ-: إن كان أحسَّ؟»[3].

٣- التوثيق والأمانة العلمية في نسبة الأقوال إلى أصحابها:

الحرص على التوثيق والأمانة العلمية في نسبة الأقوال إلى أصحابها من أولى مميزات وأهم خصائص منهج السمين بصفة عامة، ولا يجد الباحث أي مُعاناة للوقوف على هذا الحرص، بل هو يطالع الباحث منذ اللحظة الأولى التي يدخل فيها إلى عالم الدر المصون حين يقرأ مقدمة المصنف، فيجده يُعلن عن أهم المصادر التي سيعتمد عليها في تصنيفه، فيقول :

(١) ينظر: البحر المحيط (٣/٢٢٤).
(٢) ينظر: البحر المحيط (٣/٢٢٤، ٢٢٥).
(٣) ينظر: الدر المصون (٢/٣٤٦).

«وذكرت كثيراً من المناقشات الواردة على أبي القاسم الزمخشري، وأبي محمد بن عطية ، ومحب الدين أبي البقاء، وإن أمكن الجوابُ عنهم بشيء ذكرتُ هـ، وكذلك تعرضت لكلام كثير من المفسرين ؛ كالمهدوي[1]،ومكي[2]، والنحاس[3] دون غيرهم ؛ فإنهم أغنى الناس بم ا قصدته »[4].

ولهذا امتلأت صفحات الدر بالأعلام، ممن نسب إليهم السمين أقوالاً أو ردود اً أو اعتراضات أو أجوبة... إلخ.

وقد كان هذا الحرص على التوثيق والأمانة العلمية في نسبة الأقوال إلى أصحابها – أحدَ السمات الأساسية التي ميزت منهج السمين في رده على أبي حيان؛ فكثيراً ما تعقبه بأن هذا القول قد سبقه إليه فلان، وأن هذا التخريج قد خرجه علان من قبله، وهلم جرّا.

ومن أمثلة ذلك ما أورده السمين عند قوله تعالى : ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ سَتُغۡلَبُونَ وَتُحۡشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَۚ وَبِئۡسَ ٱلۡمِهَادُ ﴾[5]؛ حيث ذكر أن الأخوين قد قرآ : بالغيبة «سيغلبون ويحشرون».

وقد وجه أبو حيان هذه القراءة، فقال : «الظاهرُ أنَّ الضميرَ للذين كفروا، وتكونُ الجملةُ – إذ ذاك – ليست محكيةً بـ((قل))، بل محكيةٌ بقول آخر، التقديرُ : قُلْ لهم قَوْلي سَيُغْلَبُون ، وإخباري أنه ستقعُ عليم الغَلَبَةُ، كما قال: ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ

(١) هو : أحمد بن عمار أبو العباس المهدوي، مُقرئ أندلسي أصله من المهدية بالقيروان . من تصانيفه : التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، وهو تفسير كبير يذكر القراءات والإعراب، وقد اختصره وسماه «التحصيل في مختصر التفصيل»، والتيسير في القراءات، توفي في حدود سنة ثلاثين وأربعمائة.
ينظر : إنباه الرواة (٩١/١)، وطبقات القراء لابن الجزري (٩٢/١)، وطبقات المفسرين للداودي (٥٦/١)، ومفتاح السعادة (٨٤/٢).

(٢) هو: مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار الأندلسي القيسي، أبو محمد : مقرئ، عالم بالتفسير والعربية. من أهل القيروان. ولد فيها سنة خمس وخمسين وثلاثمائة هـ. من تصانيفه : مشكل إعراب القرآن، والهداية إلى بلوغ النهاية. توفي بقرطبة سنة سبع وثلاثين وأربعمائة هـ.
ينظر: بغية الوعاة (٣٩٦)، وفيات الأعيان (١٢٠/٢).

(٣) هو: أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري أبو جعفر النحاس، من علماء التفسير واللغة، كان من نظراء نفطويه، وابن الأنباري، من تصانيفه: تفسير القرآن، إعراب القرآن، تفسير أبيات سيبويه، ناسخ القرآن ومنسوخه، معاني القرآن، شرح المعلقات السبع، توفي سنة ثمانٍ وثلاثين وثلاثمائة.
ينظر: وفيات الأعيان (٩٩/١)، والنجوم الزاهرة (٣٠٠/٣)، وإنباه الرواة (١٣٦/١).

(٤) ينظر: الدر المصون (٤٦/١).

(٥) سورة آل عمران آية: ١٢.

﴾ [1] فبالتاءِ أخبرهم بمعنى ما أُخْبر به من أنهم سَيُغْلبون، وبالياء أخبرهم باللفظ الذي أُخبر به أنهم سَيُغْلبون»[2].

وقد عقب السمين على هذا التوجيه قائلاً : «وهذا الذي قاله سبقه إليه الزمخشري، فأخذه منه»[3].

وهذا الذي ذكره السمين صحيح؛ كما يدل لذلك ما جاء في الكشاف؛ حيث قال الزمخشري: «وقرئ «سيغلبون ويحشرون » بالياء؛ كقوله تعالى ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم ﴾، على قل لهم قولي لك : سيغلبون . فإن قلت : أي فرق بين القراءتين من حيث المعنى؟ قلت: معنى القراءة بالتاء الأمر بأن يخبرهم بما سيجري عليهم من الغلبة، والحشر إلى جهنم، فهو إخبار بمعنى سيغلبون ويحشرون، وهو الكائن في نفس المتوعد به، والذي يدل ع ليه اللفظ. ومعنى القراءة بالياء الأمر بأن يحكي لهم ما أخبره به من وعيدهم بلفظه، كأنه قال : أدِّ إليهم هذا القول الذي هو قولي لك: سيغلبون، ويحشرون»[4].

وقد فضل السمين عبارة الزمخشري، وقرر كونها أوضح من عبارة الشيخ؛ ولذا ضمنها في دره[5].

وفي هذا ما يشير إلى خصيصة وميزة أخرى من مميزات منهج السمين، وهي وضوح اللغة، وبساطة الأسلوب، وسلاسة العبارة، وهو أمر يتضح لكل من طالع الدر المصون، حتى إنه لا يكاد يحتاج إلى دليل؛ فكيف وقد نبه السمين إلى ما يدل عليه في أكثرَ من موضع من ردوده على الشيخ؛ حيث يعيب عليه عدم وضوح العبارة، أو الخطأ في بعض الألفاظ، ونحو ذلك من الأمور.

---

(٦) سورة الأنفال آية: ٣٨.

(٧) ينظر: الدر المصون (٢٣/٢).

(١) ينظر: الدر المصون (٢٣/٢).

(٢) ينظر: الكشاف (٣٤٠/١).

(٣) ينظر: الدر المصون (٢٣/٢).

المبحث الرابع

مآخذ على منهج السمين في الرد على أبي حيان

مع ما سبقت الإشارة إليه من مميزات وخصائص منهج السمين في رده على شيخه، فإن هذا المنهج لا يخلو –أيضاً– من بعض المآخذ التي تؤخذ عليه، وتلك طبيعة ا لبشر، كلٌّ يخطئ ويصيب، ويحسن ويُسيء، ويؤخذ منه ويرد إلا النبيّ المعصوم ﷺ.

ويمكن بيان أهم هذه المآخذ فيما يلي:

أولاً: عدم الدقة في النقل عن أبي حيان:

بالرغم من عناية السمين بالتوثيق –على ما مضى بيانه– فإن بعض ما نقله عن شيخه أبي حيان قد شابه نوع من عدم الد قة، قد يكون مرجعه السهو منه، أو عيب في النسخة التي اعتمد عليها من كتاب شيخه أبي حيان «البحر المحيط».

ومن أمثلة ذلك ما نقله السمين عن أبي حيان عند تفسير قول الله تعالى : ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾[1]؛ حيث ذكر السمين أن الزمخ شري وابن عطية والحوفي وأبا البقاء، قد أجازوا إعراب «الجن» بدلاً من «شركاء»، ثم نقل عن شيخه أبي حيان ما نصه : «قال الشيخ: وما أجازه –يعني الزمخشري ومن ذكر معه– لا يجوز...»، ومضى في تعليل عدم الجواز.

وقد أفاد هذا النقل عن الشيخ أنه يتفق مع ما ذكره السمين من نسبة تجويز إعراب «الجن» بدلاً من «شركاء» إلى كل من الزمخشري وابن عطية والحوفي و أبي البقاء، وأنه قد تعقبهم جميع اً بالرد، وهو ما أكده السمين حين نص على أن الضمير في قول الشيخ: «وما أجازه» المعنيُّ به هو الزمخشري ومن معه.

وبالرجوع إلى البحر المحيط لأبي حيان، يتضِح أن السمين في نقله عن شيخه هاه نا لم يكن دقيقاً في أمرين:

أحدهما: أن أبا حيان لم ينسب إجازة إعراب «الجن» بدلاً من «شركاء» إلى الزمخشري وابن عطية، وإنما نسبها إلى الحوفي وأبي البقاء فقط؛ حيث جاء نص كلام أبي حيان في البحر كالآتي: «الجمهور على نصب «الجن»، وأعربه الزمخشري وابن عطية مفعولاً أولاً بـ«جعلوا»، و«جعلوا» بمعنى صيروا، و«شركاء» مفعول ثانٍ، و«لله» متعلق بـ «شركاء».

قال الزمخشري: فإن قلت: فما فائدة التقديم؟

قلت: فائدته: استعظام أن يتخذ لله شريك، من كان ملك اً أو جنيّاً أو إنسيّاً أو غير ذلك؛ ولذلك قدم اسم الله على الشركاء. انتهى.

---

(١) سورة الأنعام آية: ١٠٠.

وأجاز الحوفي وأبو البقاء فيه أن يكون «الجن» بدلاً من «شركاء»، و«لله» موضع المفعول الثاني. و«شركاء» هو المفعول الأول»[1].

هذا هو نص كلام أبي حيان في البحر، وهو ظاهر الدلالة على أن القول بإعراب «الجن» بدلاً من «شركاء» منسوب إلى الحوفي وأبي البقاء فقط؛ بلا لبس، ولا إشكال، مما يؤكد سهو السمين، أو وجود العيب في نسخته من البحر.

الأمر الثاني: ويؤكد هذا السهو أو العيب أيضاً العبارة التي نسبها السمين إلى شيخه في الموضع السابق، وهي عبارة «قال الشيخ : وما أجازه»، فإن أبا حيان لم يقل : «أجازه»، وإنما قال: «أجازاه»، فلعل تحريفاً قد وقع في نسخة السمين من البحر أدى إلى إسقاط ألف الاثنين من «أجازاه»، والتي ترجع إلى الحوفي وأبي البقاء في كلام أبي حيان، وأدى سقوطها إلى تلبيس الأمر على السمين، وزاد الأمر سوءاً فنص على أن أبا حيان يعني بقوله : «أجازه» الزمخشري ومن معه، وهم : ابن عطية، والحوفي، وأبو البقاء، مع أن الزمخشري وابن عطية خارجا ن تماماً عن مراد أبي حيان في هذا النص.

ثانيًا: التقديم للنقل بما يؤدي لسوء فهمه:

في بعض الأحيان يدقق السمين في النقل عن شيخه، فيأتي النقل عنه سليماً، مطابقاً لما ورد في البحر، لكن يقدم السمين لهذا النقل عن الشيخ بمقدمة تشوِّش عليه، وتؤدي إلى إساءة فهمه، ونسبة الخطأ إلى أبي حيان، في حين أن الخطأ الحقيقي من السمين.

ومن أمثلة ذلك ما قدم به السمين لما نقله عن أبي حيان في تفسير قول الله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأْسَنَا ﴾[2]؛ حيث عقد السمين مقارنة بين هذه الآية وآية سورة النحل ، وهي قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾[3]، فقال السمين في هذه المقارنة : «وفي هذه الآية – يعني آية الأنعام التي هو بصدد الك .لام عنها – لم يؤكِّد الضمير – يعني نا الفاعلين في قولهم : ﴿ مَآ أَشْرَكْنَا ﴾ – وفي آية النح ل أُكِّد، فقال تعالى : ﴿ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ

(١) ينظر: البحر المحيط (١٩٦/٤).
(٢) سورة الأنعام آية: ١٤٨.
(٣) سورة النحل آية: ٣٥.

ءَابَآؤُنَا ﴾، وهناك –أيضاً– قال: ﴿ مِن دُونِهِۦ ﴾ مرتين، وهنا قالها مرة واحدة، فقال الشيخ : لأن لفظ العبادة يصح أن ينسب إلى إفراد الله بها، وهذا ليس بمستنكر، بل المستنكر عبادة غير الله، أو شيء مع الهصرفناسب هنا ذكر «من دونه» مع العبادة. وأما لفظ «ما أشركنا» فالإشراك يدل على إثبات شريك، فلا يتركب مع هذا الفعل لفظ «من دونه»، لو كان التركيب في غير القرآن : ما أشركنا من دونه، لم يصح المعنى . وأما «من دونه» الثانية فالإشراك يدل على تحريم أشياء، وتحليل أشياء، فلم يحتج إلى لفظ «من دونه»، وأما لفظ «العبادة» فلا يدل على تحريم شيء، كما يدل عليه لفظ «أشرك»، فقيد بقوله : «من دون»، ولما حذف «من دونه» هنا ناسب أن يحذف «نحن»؛ ليطرد التركيب في التخفيف»[1].

فمن يقرأ ما نقله الس مين عن أبي حيان هنا ؛ يجده متفقاً نصّاً مع ما جاء في البحر؛ باستثناء خلاف في ثلاثة ألفاظ، ليس له تأثير يُذكر في المعنى؛ حيث ورد في البحر الحرف «و»، بدلاً من «لو» فيما نقله السمين من قول أبي حيان : «لو كان التركيب في غير القرآن »، وجاء الفعل الماضي «دل» بدلاً من المضارع «يدل» فيما نقله السمين من قول شيخه : «كما يدل عليه لفظ أشرك»، وجاءت كلمة «دونه» بدلاً من «دون» فيما نقله السمين من قول الشيخ : «فقيد بقوله : «من دون»، وفيما سوى ذلك ؛ فإن جميع ما نسبه السمين إلى الشيخ هنا موجود بنصه وحرفه في البحر، بما يدل على دقة السمين في النقل، والمحافظة على أصل المعنى.

لكن السمين أفسد هذه الدقة بالمقدمة التي ذكرها قبل نقله عن الشيخ ؛ حيث دل ما ذكره على أن هناك فرقًا بين آية الأنعام، التي يتحدث عنها في هذا الموضع مع آية النحل المذكورة، وأن هذا الفرق يتمثل في ورود «من دونه» مرتين في آية النحل، ومرة واحدة في آية الأنعام، وأن الضمير المتصل في «أشركنا» قد أُكِّد في آية النحل بالضمير المنفصل «نحن»، ولم يُؤَكَّد في آية الأنعام، وقد نصَّ السمين على هذين الفرقين بقوله : «في هذه الآية لم يُؤَكَّد الضمير، وفي آية النحل أُ كِّد، فقال تعالى : ﴿ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾، وهناك – أيضاً– قال: «من دونه » مرتين، وهنا قالها مرة واحدة »، ثم نقل السمين – بعد ذلك مباشرة– التعليلَ المذكور عن الشيخ، فكان الظاهر من ذلك أن أبا حيان قد ساق هذا الكلام ليُعلل الفرقين اللذين نص عليهما السمين.

وبعد أن انتهى السمين من عرض تعليل الشيخ، رد عليه قائلاً: «وفي هذا الكلام نظر لا يخفى»، وكان الباحث يتمنَّى أن يوضح السمين هذا النظر، لكنه ترك بيا نه على غير عادته، ولعله تركه لاعتقاده ظهور الخلل في كلام الشيخ؛ بحيث لا يحتاج إلى التنبيه عليه.

(١) ينظر: الدر المصون (٣/٢١١).

والخلل الظاهر هنا أن الفرق بين آية الأنعام وآية النحل ليس في اشتمال آية النحل على لفظ «من دونه» مرتين، واشتمال آية الأنعام عليه مرة واحدة؛ كما نص على ذلك السمين ؛ لأن لفظ «من دونه» لم يرد في آية الأنعام أصلاً.

وهذا الخلل في الحقيقة لا ينسب إلى أبي حيان، وإنما هو خطأ السمين؛ لأن التعليل الذي ذكره أبو حيان، ونقله السمين، إنما ذكره أبو حيان لورود لفظ «من دونه» مرتين في آية النحل، وخلو آية الأنعام منه، بالإضافة إلى وج ود التأكيد بالضمير المنفصل «نحن» في آية النحل، وعدم وجوده في آية الأنعام؛ وهو ما يدل عليه نص كلام أبي حيان الذي ساقه قبل التعليل الذي نقله عنه ا لسمين؛ حيث قال أبو حيان : «جاء في سورة النحل ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدۡنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖ ... ﴾[1]، فقال : «من دونه » مرتين، وقال : «نحن»، فأكد الضمير لأن لفظ العبادة ...» إلى آخر ما نقله السمين من التعليل.

وهكذا ظهر أن الخلل في كلام السمين نفسه، لكن طريقته في عرض ما نقله عن شيخه ، أوهمت أن الخلل في كلام الشيخ، وهو في الحقيقة برَاء من ذلك.

ثالثاً: خطاب الشيخ بما لا يليق:

إذا كان رفض التحامل، وإكبار السمين لشيخه، وحسن ظنه بالعلماء والأئمة من مميزات منهجه في رده على شيخه أبي حيان في الدر المصون، فإن السمين قد خرج عمَّ ا عُهد عنه من ذلك في بعض المواضع ، يجده فيها الباحث قد أغلظ الردَّ على شيخه، وخاطبه بما لا يليق أن يخاطب به المرء من تلمذ لهم، وتلقى العلم على أيديهم.

ومن أمثلة ذلك ، ما ردَّ به السمينُ على شيخه من تحامله على الزمخشري في بي انه لفائدة الواو في قوله – تعالى– في سورة غافر : ﴿ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ ﴾[2]؛ حيث ذكر الزمخشري أن هذه الواو تفيد الجمع بين رحمتين للمذنب التائب : إحداهما : قبول الله توبته، وكتابتها له طاعة.

والأخرى : أن يجعل توبته محَّ اءةً لذنوبه . ونص هذا الكلام للزمخشري – كما في الكشاف– أنه قال: «فإن قلت: ما بال الواو في قوله: «وقابل التوب»؟

قلت: فيها نكتة جليلة، وهي إفادة الجم ع للمذنب التائب بين رحمتين: بين أن تقبل توبته، فيكتبها له طاعة من الطاعات . وأن يجعلها محَّ اءة للذنوب؛ كأن لم يذنب؛ كأنه قال : جامع المغفرة والقبول»[3].

---

(١) سورة النحل آية: ٣٥.

(٢) سورة غافر آية: ٣.

(٣) ينظر: الكشاف (١٤٩/٤).

وقد اختلف موقف السمين مع موقف شيخه أبي حيان من هذا الكلام للزمخشري . أما السمين، فقد رأى فيه كلاماً أنيقاً، مبرزاً لمعانٍ حسنة[1]. وأما أبو حيان فقد رأى في هذا الكلام للزمخشري تبجُّحاً وشقشقة؛ لأنه لم يأتِ بجديد، وما ذكره معروف من ظاهر علم النحو بلا حاجة إلى تفكير أو تأمل . ولهذا قال أبو حيان مُعقبًا على ما سبق من قول الزمخشري : «وما أكثر تبجح هذا الرجل وشقشقته، والذي أفاد أن الواو للجمع، وهذا معروف من ظاهر علم النحو»[2].

ويبدو أن شدة إعجاب السمين بكلام الزمخشري، قد اصطدمت مع شدة تحامل أبي حيان عليه؛ فأدى ذلك إلى أن يخالف السمين سمته وهدوءه في الرد على شيخه بعبارات رقيقة مؤدبة ؛ نحو : فيه نظر، فيه بُعد ... إلخ، فتخلَّى عن ذلك، وفارقه هدوءه، وخاطب شيخه بما لا يليق، فقال مُتمثلاً بالشعر:

قلت: ولله در القائل:

وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم

وقال آخر:

قد تنكرُ العينُ ضوء الشمس من رمدٍ ويُنكر الفم طعم الماء من سقم

فاتهم السمين شيخه بأنه سقيم الفهم، وأن آلة فهمه قد تعطلت عن استيعاب ما ذكره الزمخشري مع وضوحه؛ كما تتعطل العين المصابة بالرمد عن إدراك ضوء الشمس، ولا شك أن هذا مما لا يليق بأبي حيان مع جلالة قدره وعظيم منزلته، لاسيما إذا كان من يخاطبه بذلك من تلمذ على يديه، وكان له الفضل في الوصول إلى ما وصل إليه.

الخاتمة

وبعد هذه الجولة مع السمين الحلبي وردوده على شيخه أبي حيان الأندلسي ، يمكن أن يُوجز الباحث أهم نتائج هذه الجولة فيما يلي:

أولاً: كشفَ البحثُ عن أن السمين في ردوده لم يكن يسير خبط عشواء، وإنما اختط لنفسه منهجاً معيناً؛ له أسسه التي يقوم عليها، واتسم بخصائص وسمات مطردة على طول الكتاب؛ فكان هذا المنهج خير دليل على تميز شخصية السمين العلمية، واستقلالها عن شخصية شيخه أبي حيان.

وفي هذا ما يعطي لكتابه «الدر المصون» مكانته اللائقة به، ويُبعد عنه شبهة أنه منقول عن البحر، أو تلخيص له، ويثبت أنه سِفرٌ جليل لا تقل أهميته عن أهمية البحر؛ وأنه بحق –

(٤) ينظر: الدر المصون (٢٩/٦).

(١) ينظر: البحر المحيط (٤٣١/٧).

كما قال السمين في مقدمته- : نتيجة عمره، وذخيرة دهره، ولب كلام أهل علم الإعراب، وعلم التصريف، وعلم اللغة، وعلم المعاني، وعلم البيان[1].

ثانياً: كما كشف الحديث عن خصائص ومميزات منهج السمين في ردوده عن حقيقة موقفه من شيخه؛ فهو يُجله ويُكْبِره؛ كما يُجِلُّ سائر العلماء ويُكْبِرهم؛ حتى وإن خالف معتقدُ ه معتقَدَهم؛ على نحو ما ظهر من موقفه من الزمخشري شيخ الاعتزال، والسمين سني، لكنه وإن رفض اعتزال الزمخشري؛ فلا يبخس مكانته النحوية، ومنزلته العلمية، و يرفض أن يتحامل شيخه عليه، ويأبى إلا أن يأخذ كل ذي حق حقه.

ثالثاً: وقد ظهر -أيضاً- من خلال هذا البحث أن الحوار العلمي في ا لتراث العربي الإسلامي، كان حواراً حرّاً، هدفه الوصول إلى الحقيقة، دون خلط بين المواقف الشخصية، والمسائل العلمية، ودون تحرج عن إظهار ال حق بلا استطالة على الغير، أو النيل منه ب دون وجه حق، وأن ما كان يقع بخلاف ذلك هو من قبيل الشاذ، والخروج عن القاعدة.

المصادر والمراجع

١. الأعلام، للزركلي: خير الله، دار العلم للملايين، بيروت، ط(٧)، ١٩٨٦م.
٢. إنباه الرواة على أنباه النحاة، لعلي بن يوسف القفطي، دار الكتب المصرية، ١٣٧٤هـ.
٣. البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق : الشيخ عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت ط(١)، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٤. بغُية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط(٢) ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٥. تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان، مصر، ١٩١٤م.
٦. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط مصورة.
٧. جامع البيان في تفسير القرآن، للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبر ي، تحقيق: محمود شاكر وأحمد شاكر، ط دار المعارف، مصر ط (٢)، ١٩٧٢م.
٨. الدر المصون ، للسمين الحلبي، تحقيق : الشيخ علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط (١)، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.
٩. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط (١)، ١٣٤٩ هـ.

(٢) ينظر: الدر المصون (١/٤٥، ٤٦).

١٠. الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، د. مازن المبارك، مطبعة جامعة دمشق، ط (١)، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٣م.
١١. سير أعلام النبلاء ، للذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة ، ط(٣)، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٢. شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
١٣. شرح أبيات سيبويه، للسيرافي: أبي محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
١٤. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
١٥. طبقات الحفاظ للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، ط (١)، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.
١٦. طبقات الشافعية الكبرى، لعبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، القاهرة، ط(٢)، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
١٧. طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، عالم الكتب، بيروت، لبنان ، ط (١)، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
١٨. طبقات المفسرين، للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٩. طبقات المفسرين، محمد بن علي الداودي المالكي، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
٢٠. غاية النهاية في طبقات القراء، للجزري، مكتبة المتنبي، القاهرة.
٢١. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لمحمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض ط(١)، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
٢٢. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله الحنفي حاجي خليفة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٢٣. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٤. مفتاح السعادة، لطاش كبرى زاده، دار الكتب الحديثة، القاهرة.
٢٥. النجوم الزاهرة في تاريخ مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، المؤسسة المصرية العامة.
٢٦. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق : إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٨٨م.

٢٧. وفيات الأعيان، لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان ، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان.